تشرين الثاني 2023

ورقة حقائق

الضفة الغربية: التصاعد المتسارع لإرهاب المُستوطنين

بينما تتجّه أعين العالم إلى القصف الوحشي والإبادة الجماعية التي ترتكب في قطاع غزة، تشهد مناطق الضفة الغربية ما وصفته الأمم المتحدة بـ "تصعيدٍ مثيرٍ للقلق ومتسارع" للعنف. فقد تَسبّبَ تشكيل حكومة الطوارئ لدولة الاحتلال وإعلان حالة الحرب إلى تشديد قبضة الاحتلال في الضفة الغربية، حيث يتم التعامل معها كمنطقة عسكرية مغلقة من خلال فرض قيود على التحرّك فيها، وتنفيذ اقتحامات عسكرية شبه يومية، واعتقالات جماعية للمدنيين، إضافة إلى تسليح مُتسارع للمستوطنين، مما أدى إلى ارتفاع عدد القتلى والجرحى وتشريد العديد من المدنيين.

فبعد مرور شهر واحد على بداية العدوان (7 تشرين الأول-7 تشرين الثاني)، قتلت قوّات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين 150 فلسطينيًا، 44 منهم من الأطفال (من بينهم 8 أشخاص على الأقل، وطفل واحد، قُتلوا على يد المستوطنين). ويقترب هذا الرقم من نصف عدد الوفيات المبلغ عنها في عام 2023 والذي كان (397) شهيداً، وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. إضافة إلى إصابة 2,275 فلسطينياً من بينهم 251 طفلاً (64 منهم أصيبوا على يد المستوطنين والباقون على يد قوّات الاحتلال). كما أدّت حملات الاعتقالات الجماعية إلى اعتقال 2,280 فلسطينيًا حيث قُتِل منهم ثلاثة أثناء الأسر،

بالإضافة إلى أكثر من 5,000 أسير من العمال الغزيين المحتجزين في سجون الاحتلال، وقد أبلغت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن تعرض الموقوفين منهم للضرب و التنكيل وسوء المعاملة، والتي وصفته بأنه قد يصل إلى حد التعذيب.

كما فُرِضت قيود على حريّة الحركة تمثّلت في نصب حواجز للتفتيش وبوابات وسواتر ترابية وكُتل خرسانية تحرسها القوات العسكرية الإسرائيلية، وُضِعت عند مداخل البلدات والقُرى الفلسطينية، بِهدف منع وعرقلة تنقّل وحركة الفلسطينيين.

إرهاب المُستوطنين

كما أنّ انتشار الاعتداءات المُتفرقة التي يشنها المستوطنون المسلحون جعلت التنقل بين المدن والبلدات والقرى في الضفة أمراً خطيراً وصعباً، وأكثر استهلاكاً للوقت. وقد تفاقم الوضع أكثر بسبب سعي وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتامار بن جفير، لتوزيع أكثر من 10,000 قطعة سلاح ناري ومُعدّات قتالية (مثل السُترات الواقية والخوذات وما إلى ذلك) بين المستعمرين الإسرائيليين في مستوطنات الضفة الغربية.

وقد وصل عنف المستوطنين بالفعل إلى مستوى قياسي بلغ متوسطه 3 اعتداءات يوميًا في الأشهر التسعة الأولى من عام 2023، لكن بُعيد 7 أكتوبر ارتفع مُعدّل الاعتداءات إلى 7 اعتداءات يوميًا وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، وقد تم تسجيل 218 هجوماً للمستوطنين ضد الفلسطينيين، منها 61 حادثة تضمنت اعتداءات جسدية و157 حادثة ألحقت أضرارا بالممتلكات.

يستهدف أغلب عميّات الإرهاب الاستيطاني في الضفة الغربية الرعاة والمجتمعات البدوية، الأمر الذي وُصِف بأنه تهجير قسري في وضح النهار من قبل ميليشيات المستعمرين بدعم من الجيش الإسرائيلي، هادفين لتطهير حوالي 60% من الضفة الغربية عرقياً بشكل كامل. ووفقاً لتقديرات المفوضية السامية لحقوق الإنسان، شهد العام الماضي حتى شهر سبتمبر طرد 1,105 من الرعاة الفلسطينيين (يشكلون ما يقارب 12% من مجموع الرعاة في الضفة الغربية) من مجتمعاتهم من خلال وسائل قسرية. وذلك بالإضافة إلى

963 من الرعاة (من بينهم 353 طفلا) **من أصل 21 تجمعاً فلسطينياً طردتهم جماعات المستوطنين المسلحة بالقوة منذ 7 تشرين الأول حتى الآن.**

ومن بين هذه التجمعات، تم تهجير 15 مجتمعًا قسريًا بشكلٍ كلّي (خلة الحمراء، خربة عين الرشاش، وادي السيق، مليحات، الناصرية الجنوبية، خربة جبيعت، التجمع القريب من تقوع، خربة الطيبة، عطيرية، مكتل مسلم، خربة الردم،

خربة زنوتة، عنيزان، القنوب، برية حزما) و6 هجروا قسراً بشكلٍ جزئي (خربة سوسيا، تجمع جنوب عين شبلي، منطقة خربة سمرة، ونبع الغزال/الفارسية، خلة حمد/خربة تل الحي، وبدو جباس/شرق الطيبة). وقد تم ذلك تحت وطأة الاعتداء الجسدي، والتهديد بالقتل، وتدمير الممتلكات، والسرقة، وإغلاق الممرات والطرق من قبل المستوطنين، وكثيراً ما كان جنود الإحتلال يتدخلون كشكل من أشكال الترهيب والإكراه المضاعف بحجة التفاوض على "ممر إنساني" للهجرة الجماعية.

وعلى سبيل المثال، قامت مجموعات من المستوطنين بِوضع منشورات على سيّارات فلسطينيين يهددونهم بالمغادرة إلى الأردن أو أنهم سوف يُلاقون حتفهم. وقد جاء في إحدى هذه المنشورات: "هذه فرصتكم الأخيرة للهروب إلى الأردن قبل أن نقتل أعداءنا ونطردكم من أرضنا المقدسة التي وعدنا بها الله"، محذرين من **"نكبة كبرى"** جديدة.

أمّا في تجمع عرب الكعابنة، فقد علّق المستوطنون دُمى للأطفال لُطِخت بالدماء عند مدخل إحدى المدارس، بعد أن قاموا بتخريبها، في محاولة لبث الرعب في نفوس الأطفال الفلسطينيين.

لجان التفتيش في خِدمة الاستيطان

من الجدير ذِكره أن سُلطات الاحتلال عملت على تنفيذ هدم المنازل في مناطق "ج" على الرغم من تجميد عمل المحاكم العسكرية بسبب الأوضاع، والتجاهل الكامل للخطر الذي يواجهَهُ المدنيون الفلسطينيون (بمن فيهم المحامون الذين يتوكّلون في الدِفاع القانوني عن هذه المنازل) عند الاقتراب إلى المقرّات العسكرية التي تُعقد فيها جلسات التفتيش والمحاكم، وما يترتب على ذلك من عدم القدرة على الخوض في الإجراءات القانونية اللازمة.

فمنذ 7 تشرين الأول، تم **تنفيذ 66 عملية هدم** وفقًا لبيانات من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مما أدى إلى **نزوح 180**

شخصًا إضافيًا. علاوة على ذلك، اتخذت بعض المستوطنات إجراءات رسمية للتعدي على الأراضي المملوكة للفلسطينيين بدعوى الضرورة العسكرية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. فوِفقًا لملفات القضية الخاصة بمركز القدس للمساعدة القانونية، أصدر القائد العسكري الإسرائيلي في 11 تشرين الأول الأمر العسكري رقم 23/8 الذي سمح لمستوطنة بساجوت بضم أرض مساحتها 24,000 متر مربع مملوكة لعدة عائلات في بلدة البيرة في محافظة رام الله، وأشار الأمر أيضًا إلى أنه يجب إزالة الأشجار والشجيرات للسماح باستخدام الأرض "كنقطة مراقبة" إذا لزم الأمر عسكريًا.

إن كون المنطقة الحالية للمستوطنة على ارتفاع أعلى من الأرض المعنية يفضح ضرورتها العسكرية المزعومة ويشهد كذلك على إصرار دولة الاحتلال على الحصول على موطئ قدم أقوى في الأراضي الفلسطينية. كما صدر أمر عسكري مماثل (الأمر رقم 23/24 م.د) في 28 تشرين الأول، في إطار مصادرة 9,000 متر مربع من الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة التابعة لقريتي بُرقة وسيلة الظهر في محافظة نابلس، بغرض إعادة إعمار مستوطنة حومش التي تم تفكيكها كجزء من اتفاقيات خطة فك الارتباط 2005.

موسم قِطاف الزيتون

علاوة على هذه الانتهاكات، فقد صادف موسم قطاف الزيتون لهذا العام مع بدء العدوان على قطاع غزة والقيود التي فرضها جيش الاحتلال للحد من الحركة بين البلدات والقرى الفلسطينية. وما رافق ذلك من حملات تحريض وتسليح للمستوطنين في الضفة الغربية، الذين وجدوا ان المزارعين من قاطفي الزيتون يمثلون هدفا سهلا للانتقام وحرمانهم من مصدر مهم من مصادر الدخل الضروري في ظروفهم الصعبة. في العام الماضي تم رصد 354 اعتداء،[1] بالمقابل، تشير التقديرات أنه وفي هذا العام ان عدد الاعتداءات تضاعف عدة مرات. ومما صعب استكمال رصد هذه الاعتداءات هو الاجراءات التي تحدّ من امكانية التنقل وصعوبة تقديم الشكاوى ضد المستوطنين نظرا لتعقيدات الوصول الى مراكز الشرطة الإسرائيلية. وفي قرية الساوية استشهد مواطن على يد المستوطنين اثناء محاولته قطف الزيتون وحماية الجيش.

الخُلاصة

ألقت الحرب المُستعرة على قِطاع غزّة بِظلالها على مناطق الضفة الغربية (وبِما فيها القدس[2]) والتي شملت اعتداءات على المواطنين الآمنين من قِبل سُلطات الاحتلال والمستوطنين. وقد سعى مركز القدس ومن خلال هذه الورقة إبراز إرهاب المستوطنين، لذلك يتخوف المركز من أن هذه الممارسات، والتي تعتبر إرهاب في حقّ الفلسطينيين الذين يقطنون تجمعات سكنية في مناطق "ج" أو في قُرى تعتبر صغيرة، سوف تؤدي إلى عمليات تطهير عِرقي واسعة وتغيير ديموغرافي شبيه لما يحدث في قطاع غزّة.

مركز القدس لحقوق الإنسان
12 شارع ابن بطوطة
القدس

[1] حسب الاحصائيات التي اصدرها مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية OCHA

[2] عمل مركز القدس على تخصيص ورقة حقائق خاصة لتوضيح الانتهاكات التي تقوم بها سلطات الاحتلال في مدينة القدس